

المغرب في مواجهة الامبراطوريات الاستعمارية والمغرب (1912). وارتبطت الديون العمومية التي سمحت باستعمار البلدان التابعة بتوسع التبادل الحر، مما جعل اقتصادات هذه البلدان تعاني من التخلف البنيوي. الديون المؤدية إلى الاستعمار يعود أول قرض أجنبي مفروض على المغرب إلى عام 1861. واحتلت تطوان في عام 1860، وطالبت بتعويض عن الحرب مقداره حوالي 100 مليون فرنك. بلغ رأس المال الإسمي للقرض الممنوح 501200 جنيه إسترليني - حوالي 17 مليون فرنك سويسري - في حين بلغ رأس المال الحقيقي الذي تلقاه السلطان 426000 جنيه إسترليني بمعدل فائدة 5٪. هذا القرض، الذي جرى سداه بالكامل في عام 1882، وستستمر التسديدات لإسبانيا حتى عام 1885، والتي أدت إلى انخفاض أسعار المواد الزراعية وزيادة التدابير الحمائية للدول. التي شاركت فيها 12 دولة غربية، لتعترف بالوجود الأجنبي وتدعم تقدم قبضة الأوروبيين على المغرب، هؤلاء الذين أصبحت لديهم إمكانية امتلاك الأراضي والممتلكات في جميع أنحاء البلد. وفرنسا في عام 1887 (1). وبريطانيا في عام 1895 (120000 فرنك فرنسي)، إخضاعها. في عام 1902، 5 مليون فرنك للمغرب لتسديد ديونه السابقة. تم منحه من قبل مجموعة من البنوك بما في ذلك بنك باريس والأراضي المنخفضة (يسمى حاليا BNP Paribas). بلغ رأس المال الإسمي 62. فيما بلغ رأس المال الحقيقي الذي تلقاه السلطان 48 مليون فرنك. من هذه الـ 48 مليون فرنك، 5 مليون لتسديد القروض الثلاثة السابقة بين عامي 1902 و1903، وجرى استخدام 15. 5 مليون فرنك، أي أقل من 20٪ من المبلغ الذي وجب عليه تسديده. وقد منح هذا القرض المجموعة البنكية الحق، لوحدها، في منح قرض للمغرب والإشراف على تأسيس بنك دولة المغرب عام 1907. بين عامي 1904 و1907، و6 ملايين لإسبانيا). وفي عام 1910، جرى دفع تعويضات للعائلات التي تضررت من أعمال العنف ضد الأجانب عام 1907 (13 مليون فرنك). أعاد مؤتمر الجزيرة الخضراء في عام 1906 تحديد مكانة المغرب إزاء القوى الأوروبية في سياق الاحتجاجات الشعبية المتزايدة والتمردات في وقت انخفضت فيه مداخل الخزينة. بمعدل فائدة 5 ٪. تم توزيع الاصدار بشكل غير متكافئ بين الدول المختلفة. وكانت المجموعة الفرنسية هي نفس المجموعة التي أصدرت قرض عام 1904. ووصل استهلاك هذا الدين إلى 5200000 وكان مضموناً بجميع الإيرادات الجمركية. إن قرض عام 1910 هو قمة عشرية من المديونية ستؤدي إلى إقامة الحماية الفرنسية على المغرب في مارس 1912. وفي ذلك التاريخ، في حين أن جميع القروض المبرمة بين 1904 إلى 1910 مثلت منها تلك التعويضات ما يقارب 60٪. وبشكل عام، كانت المديونية تمثل في المتوسط 40٪ من إيرادات الدولة. الديون خلال الفترة الاستعمارية سمحت معاهدة الجزيرة الخضراء 1906 بفتح البلاد وإرساء حقوق استيراد ضعيفة بينما زادت القوى الغربية من إجراءاتها الحمائية. وأرست فرنسا الرقابة على الصرف في عام 1939 لضمان تفوقها الحصري. كانت الديون أداة أساس لهذا الاستعمار. خلال سنوات 1920 و1930، جرى تحويل حصة متزايدة من الثروة من المغرب إلى فرنسا لخدمة ديونه. وزاد الانكماش الذي أعقب الركود الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي من عبء الديون. وجرى تخصيص ما بين 60٪ و 70٪ من المبلغ الذي اقترضته الحكومة المركزية مباشرة في أشغال البنيات التحتية لتسهيل الاستثمار الخاص على حساب تدهور مستوى معيشة السكان. شكلت القروض في المتوسط ما بين ربع وثلث إجمالي تدفقات رأس المال نحو المغرب بين عامي 1912 و1945. وخاصة الفرنسي، في أعقاب الاستقلال الشكلي للمغرب (مارس 1956)، بلغ جاري الدين العام الخارجي المستحق 1. 084 مليار درهم في 31/12/1956 (عبد القادر برادة). هذا المبلغ يعادل 141٪ من إجمالي إيرادات الضرائب في نفس العام و101٪ من إيرادات ضريبة الدخل المتراكمة بين عامي 1956 و1960. يجب الأخذ بعين الاعتبار الدين العام الخارجي الذي تضمنه الدولة لصالح المكاتب والمؤسسات العامة والشركات صاحبة الامتياز والشركات المختلطة. وقد بلغ هذا الدين 383 مليون درهم و9 ملايين فلورين في عام 1964، كان القرض الذي حصل عليه المغرب عام 1910 في عهد السلطان مولاي حفيظ سيسد بعد مدة 74 سنة. ومع ذلك، باستثناء التغييرات في سعر الصرف، فإن تكلفة الدين العام الخارجي الموروثة عن الاستعمار (الفوائد والعمولات) مثلت ما يعادل 150٪ من المبلغ المستحق بمجرد سداها بالكامل! (عبد القادر برادة). ولا تزال فرنسا، أول دائن ثنائي للمغرب بقيمة 35 مليار درهم. التزمت إيطاليا في عام 2008 بمبلغ 5 مليار يورو (حوالي 50 مليار درهم!) للتعويض عن الضرر الناجم عن استعمارها للبيبا من 1911 إلى 1942،